



عبدالنبي الشعلة

abdulnabi.alsheela@albiladpress.com

وقفل

دروعنا وأحزمة أمننا ونموننا الاقتصادي

مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 2.8% و 4.7% في العامين 2024 و2025 على التوالي، ويقول التقرير ذاته وبالحرف الواحد أن الآفاق الإقليمية تبعث على التفاؤل، ومن المتوقع أن يحدث انتعاش، والسبب في ذلك ليس التعافي المتوقع في إنتاج النفط فحسب، لاسيما أن منظمة أوبك تقوم حالياً بتحرير حصص الإنتاج تدريجياً في النصف الثاني من العام 2024، ولكن أيضاً الزخم القوي للاقتصاد غير النفطي، الذي من المتوقع أن يواصل التوسع بوتيرة قوية على المدى المتوسط. وفي هذا الشأن نجد أن التزام دول مجلس التعاون الخليجي بتنوع اقتصاداتها بسلط الضوء على نهجها الإستراتيجي لتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة خلال فترة تموج بالتقلبات الاقتصادية على مستوى العالم.

وبعد، فإن ما نود التوصل إليه في هذه الوقفة هو أن علينا أن نكون في غاية التفاؤل والإيجابية، ونحن نسعى لتحقيق أهدافنا وطموحاتنا، وأن تكون ثقتنا في حكمة وحكمة قيادتنا وفي قدراتنا وإمكاناتنا راسخة ثابتة تعززها كل تلك المعطيات والظروف والأوضاع المواتية التي ذكرناها والتي نحن في غمارها، والتي تهيئ لنا بدورها فرص التفاعل معها والمساهمة فيها والاستفادة منها. إننا نتمتع بحب وتقدير واحترام أشقائنا في دول مجلس التعاون، ولدينا مقدرة وخبرة وتجارب سابقة وناجحة في استقطاب الاستثمارات الخليجية وفي إطلاق وتأسيس واحتضان الشركات والبنوك والمشروعات المشتركة معهم، ويمكننا الآن أن نعبد ونستنهض تجاربنا وخبرتنا ونجدد ونكثف جهودنا ونبادر بإطلاق أفكار، ومشروعات جديدة، تستوعب وتستقطب الاستثمارات الخليجية وغيرها، معتمدين في ذلك على رؤية وتوجهات قيادتنا وكنانة وإخلاص كوادرنا الفنية والإدارية، وعلى الله التوفيق.

صانديها الاستثمارية السيادة التي بلغت أكثر من 4 تريليون و770 مليار دولار، وبهذا الحجم فإن هذه الدول صارت اليوم أكبر مستثمر في العالم، وتأكيداً لذلك فإن التقرير الذي أصدره مؤخراً "معهد صندوق الثروة السيادية" في الولايات المتحدة الأميركية عن النصف الأول من هذا العام أظهر أن استثمارات صناديق الاستثمار السيادية للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر شكلت أكثر من نصف الاستثمارات العالمية التي قامت بها كل الصناديق السيادية في العالم؛ هذه الصناديق الثلاثة مجتمعة استثمرت خلال الستة أشهر الأولى من هذا العام فقط أكثر من 52 مليار دولار في مشروعات وشركات داخل دولها وخارجها.

من ناحية أخرى، فإن هذه الدول الثلاث من منظومة دول مجلس التعاون أصبحت ضمن الاقتصادات الأقوى تنافسية في العالم متجاوزة أهم وأكبر الاقتصادات التي كانت تحتل الصدارة في هذا المجال ولعقود طويلة. فحسب "مؤشر القوة التنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية" بسويسرا، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة السابعة عالمياً في القوة التنافسية والمرتبة الثانية عالمياً في الأداء الاقتصادي بعد الولايات المتحدة الأميركية مباشرة، وإن دولة قطر احتلت المرتبة 11 تنافسياً والرابعة في الأداء الاقتصادي بين دول العالم، كما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 16 تنافسياً متخطية ومتفوقة على الكثير من الاقتصادات المتقدمة مثل كندا وألمانيا وبريطانيا، مع التوضيح بأن مؤشر القوة التنافسية المذكور يرتب الدول بناءً على 164 مؤشراً تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية.

إضافة إلى ذلك، فإن تقرير البنك الدولي الأخير عن أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج يؤكد أنه من المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي في دول

مصالحة المشتركة والركوب معاً في قاطرة التقدم والازدهار، ويبقى علينا في البحرين أن نسخر هذه العوامل والمعطيات والاستفادة منها في سعينا الدؤوب نحو تنمية وتطوير اقتصادنا وتحقيق أهداف تميزتنا المستدامة.

إن قوة وصلابة القلاع الاقتصادية التي ذكرناها حقيقة لا يمكن لأي كان أن ينكرها، كما أن قوة دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تنعكس في أوجه ومجالات عدة؛ منها ارتفاع إجمالي ناتجها المحلي إلى تريليوني دولار في العام الماضي، إن هذه القيمة هي بدورها انعكاس للأداء الاقتصادي القوي لهذه الدول مدعومة بارتفاع أسعار النفط وزيادة النشاط الاقتصادي غير النفطي، بالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تسهم استراتيجيات النمو الأخضر والاستثمار في التكنولوجيا المستدامة في تعزيز الاقتصاد الخليجي بشكل أكبر في المستقبل، مع توقعات بأن يصل الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس إلى ما يقارب 6 تريليون دولار بحلول العام 2050 إذا استمرت السياسات الحالية، وإلى أكثر من 13 تريليون دولار إذا تم تنفيذ استراتيجيات النمو الأخضر بشكل فعال، والنمو الأخضر هو نموذج للتنمية الاقتصادية يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، ويتمحور النمو الأخضر حول تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وتقليل التلوث والانبعاثات الضارة، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.

إن دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة أصبحت اليوم تتربع مع مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة، على قائمة أغنى الدول على مستوى العالم من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، كما صارت هذه الدول تشكل اليوم قوة اقتصادية لا يمكن الاستهانة بها؛ ومن بين أوجه هذه القوة أيضاً هو حجم أصول

قلنا في الوقفة السابقة إن العالم بأسره يعاني اليوم من واقع اقتصادي صعب، ولا يمكن لنا أن نشذ كثيراً عن هذا الواقع، إلا أننا نعتبر أحسن حالا وأوفر حظاً من غيرنا، وقد تمكننا في البحرين، وفي ظروف صعبة، خلال العام الماضي وهذا العام من تحقيق الكثير من المنجزات الاقتصادية التي يحق لنا أن نعزز ونفخر بها. مع ذلك، فإننا مازلنا في حاجة إلى الإسراع في الخطى مع التحلي والتسلح بالثقة والتفاؤل والإيجابية في تصدينا للتحديات التي تواجهنا، وفي سعينا لتحقيق أهدافنا وتطلعاتنا الاقتصادية.

وكما يقول المثل الخليجي إن "الجدر ما يركب إلا على ثلاثة مناصب"، أي لا يمكن لقدر الطبخ أن يستقر على النار، إلا إذا وضع على ثلاثة أحجار أو قواعد، كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد في أي مجتمع من المجتمعات أو أي دولة من الدول، لا يمكن له أن يستقر وينمو إلا إذا وضع على ثلاث قواعد أو ركائز أساسية؛ وهي الثقة والتفاؤل والإيجابية، ونحن في البحرين لدينا الكثير الكثير مما يكفينا من عناصر وأسباب تعزيز ثقتنا وتفاؤلنا وإيجابيتنا؛ نكتفي في هذه الوقفة بالإشارة إلى بعض من هذه العناصر؛ منها موقعنا الاستراتيجي الذي يضعنا في قلب أكبر بحيرة وأكبر مخزون لأهم مصادر الطاقة في العالم؛ مع أن نصيبنا من إنتاجه أصبح الأقل في المنطقة؛ كما أننا محصنون ومحاطون بأربعة دروع أو قلاع اقتصادية قوية منيعة؛ أربعة اقتصادات تعد من بين أكثر الاقتصادات نمواً وتوسعاً في العالم؛ وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت؛ أشقاء تربطنا بهم وشائج متينة من المودة والقربى، وأواصر راسخة من وحدة المعتقد والتاريخ والمصير المشترك إضافة إلى الجوار أو الالتصاق الجغرافي، وكلها عناصر وحقائق توفر لنا الفرصة، وتفرض علينا وعليهم ضرورة التنسيق والتعاون والعمل على تمهيق وتحقيق أهدافنا، وحماية

من بين 1296 اسماً بقائمة المشتغلين والمجازين أمام التمييز... والمشاركة عبر الموقع الإلكتروني

"البلاد" تطلق مبادرة اختيار أكثر 10 محامين تأثيراً في البحرين

الهدف الاستراتيجي للصحيفة بأن تكون الصحيفة الاقتصادية الأولى في مملكة البحرين، من خلال التركيز على القطاعات التجارية والاقتصادية والمهن المرتبطة بهذه القطاعات وعلى رأسها قطاع المحامين. ومن بين أبرز المبادرات التي أطلقتها بالفترة الماضية: قائمة البلاد لأقوى 50 شركة بحرينية، درع البلاد للمسؤولية الاجتماعية للشركات، قائمة أقوى 30 مصرفاً خليجياً، منصة البلاد للقيادات الشبائية في الشركات العائلية، قائمة أثرياء البلاد، الرواد البحرينيون في صناعة الفنادق بالبحرين، أكثر 20 شخصية تأثيراً في الاقتصاد الوطني، وأبرز الشخصيات النسائية البحرينية تميزاً بالعمل الوطني، وحملة حياة جديدة لتشجيع المجتمع للتبرع بالأعضاء.

وسيقبل باب الاختيار في الساعة الثامنة من مساء يوم الأحد الموافق 4 أغسطس 2024. وستعلن صحيفة "البلاد" النتائج النهائية خلال شهر أغسطس 2024.

وجرى تكليف محررة قطاع العدالة بصحيفة البلاد شيماء عبدالكريم بإدارة هذا المشروع، ويمكن التواصل معها لأي استفسار أو متابعة من خلال رقم الموبايل: 39101408 أو البريد الإلكتروني: shaima.hussain@albiladpress.com وكانت "البلاد" قد أطلقت العديد من المبادرات التفاعلية بالفترة الماضية والمرتبطة بترسيخ

أكثر 10 محامين تأثيراً في مملكة البحرين

وسيجري نشر إيجاز يومي عبر منصات "البلاد" الرقمية عن أسماء المحامين العشرة الذين يتصدرون الاختيار بالاستمارة الإلكترونية.



شارك
بالاختيار عبر مسح هذا الرمز

البلاد | محرر الشؤون المحلية

تطلق صحيفة "البلاد" ابتداء من صباح اليوم الأحد الموافق 21 يوليو 2024 مبادراتها الجديدة لاختيار أكثر 10 محامين تأثيراً في مملكة البحرين. وتهدف هذه المبادرة لإبراز دور المحامين وجهودهم في تحقيق العدالة والمساهمة في مسيرة التنمية المستدامة، وتقديم نماذج إيجابية ملهمة لكوادر بحرينية تحمل شعلة المهنة وينبئون الطريق بالوعي القانوني وإرساء المبادئ القانونية المهمة.

وتقوم المبادرة على اختيار المشاركين بالاستمارة الإلكترونية الموجودة بالموقع الإلكتروني لصحيفة "البلاد" لأفضل 10 محامين يراههم الأكثر تأثيراً في البحرين مع مراعاة عدد

من المعايير الموضوعية ومن أبرزها أن يكون المحامي مشتغلاً، وأن يكون قد كسب أحكاماً مميزة خلال الفترة من العام 2023 وحتى تاريخه ومنشورة في صحيفة "البلاد" أو صحيفة محلية أو منصة رقمية، وألا يكون قد خضع لعقوبة من مجلس تأديب المحامين خلال الفترة من العام 2023 وحتى تاريخه.

واعتمد فريق المشروع على القائمة الرسمية للمحامين المشتغلين وقائمة المحامين المجازين أمام التمييز والمنشورة بالموقع الإلكتروني بوزارة العدل. ويبلغ عدد المحامين المدونة

رئيس جمعية هواة العملات يغادر قلالي ليرشح بـ "أولى المحرق"

الجودر مهندس مقيم في تايلند يترشح بدائرة البسيتين

البلاد | منال الشبيخ

من الملاحظ أن التنافس لشغل المقعد النيابي في الانتخابات التكميلية بالدائرة الأولى بمحافظة المحرق (البسيتين) محموم، ورغم وجود متسع من الوقت لحين فتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب رسمياً من 10 إلى 12 أغسطس من العام الجاري 2024.

مجلس النواب -ولحد كتابة هذه السطور- في كل من عصام العلوي، صالح السادة، محمد المطوع، حولة البوسميط، جاسم الحمادي، أحمد التميمي، جمال الجودر، عبدالعزيز المناعي، إبراهيم آل الشيخ، محمد الجودر وعبدالله السهلي.

غادر قلالي

وسجل رئيس جمعية البحرين لهواة العملات عبدالله السهلي رغبته

أبدى عدد من المترشحين عن المقعد النيابي في الدائرة ذاتها بانتخابات 2022 عزمهم لخوض الغمار مجدداً، في الوقت الذي أبدت فيه شخصيات عدة لم يسبق لها الترشح في الانتخابات عزمها للترشح عن "أولى المحرق".

وتتحدد قائمة المترشحين المحتملين المتنافسين بالدائرة بعد قضاء محكمة التمييز بطلان عضوية محمد الحسيني من

توقعات إلى ذلك، توقع عصام العلوي وهو مدير إدارة تنمية القوى العاملة في وزارة العمل ومترشح عن الدائرة في انتخابات 2022 ومترشح محتمل عنها في الانتخابات التكميلية، أن يحسم الانتخابات النيابية التكميلية التي ستشهدا المملكة والدائرة خصوصاً، بالظفر بالمقعد النيابي ومن الجولة الأولى.



وعدمه ببذل قصارى جهده لتحقيق طموحاتهم وبما يضمن لهم العيش الكريم.

الاجتماعي، اعتماده الترشح، وأن هذا القرار جاء نزولاً عند رغبة أهالي الدائرة، مؤكداً أنه لن يتقدم بأي وعود للناخبين حالياً، ولكنه

(اقرأ الموضوع كاملاً بالموقع الإلكتروني)